

المليحي رئيس مجموعة المستثمرين العرب، ورئيس مجلس الأعمال السعودي - السنغافوري:

## الغاز والطاقة والعقار تطلر أولويات المستثمرين الأجانب في السعودية

قال عبدالله بن زيد المليحي، رجل الأعمال السعودي ورئيس مجلس إدارة "مجموعة المستثمرين العرب"، إن العلاقات التي تجمع رجال الأعمال السعوديين مع نظرائهم في البلدان الأخرى أسهمت في تعزيز التعاون الاستثماري بين السعودية وتلك البلدان، وأنها شكّلت أرضية مشتركة لإقامة مشاريع عملاقة خدمة لاقتصاد المملكة. وأكد المليحي الذي أبرمت مجموعته اتفاقية تفاهم أخيراً مع بنك غاز بروم الروسي للمساهمة في صناديق للاستثمار ضمن قطاع الطاقة والعقار يعتزم البنك إطلاقها خلال المرحلة القريبة المقبلة، أن هذه الاتفاقية تدرج ضمن استراتيجية استثمارية شاملة تعتزم المجموعة تنفيذها بالتحالف مع عملاق الطاقة الروسية شركة غاز بروم لتنفيذ مشاريع مشتركة في كل من السوق السعودية والروسية، خاصة ضمن قطاعات الغاز والطاقة والعقار والبنية التحتية.

"الاقتصادية" تلقي الضوء في هذا الحوار على عدد من المحاور الرئيسية، التي تعنى بالتعاون الاستثماري بين رجال الأعمال السعوديين والأجانب وأفاق التبادل الاستثماري بين كلا الطرفين.

فيما يلي نص الحوار:



عبدالله  
الفلجي

العلاقات السعودية -  
الروسية السياسية المميزة  
حجر الأساس لتعاون  
استثماري وثيق

اختيار «غازبروم»  
لشراكة «مجموعة  
المستثمرون» في البنك  
محل اعتزاز وثقة

مساهماتنا في صناديق الطاقة والعقار الروسية جزء

من تحالفات استثمارية في كلا البلدين

مساهمة الأفراد في الصناديق الاستثمارية الروسية ستتم

وفقاً لإشراف الجهات السعودية المعنية

لكم نشاطاً بارزاً على صعيد العلاقات الاقتصادية بين رجال الأعمال السعوديين والروسيين. فهل لنا أن نتعرف إلى أين وصلت في هذه العلاقات، وما الأثر الذي يمكن أن تتركه على صعيد تنشيط التبادل الاستثماري والتجاري بين البلدين؟

كما ذكرت سابقاً فإن لـ "مجموعة المستثمرين العرب" مشاريع حيوية في عدد من البلدان الآسيوية والإفريقية والأوروبية كانتى ذكرتها. ونجاح أي شركة في استراتيجياتها الاستثمارية يستدعي إقامة علاقات قوية مع مثلي الأعمال في تلك الدول، وهذا ما دفع بنا إلى تبني تعزيز العلاقات مع رجال الأعمال والشركات العملاقة في عدد من البلدان. وهذه العلاقات من أهميتها مشاريع مشتركة وتحالفات استراتيجية كان لها دورها الكبير في نجاح خططنا، وفي دعم توجهاتنا الاستثمارية.

وفي الوصول إلى رؤية مشتركة أسهمت في التعريف بالفرص الاستثمارية المتوافرة في السوق السعودية التي يمكن أن تكون خياراً صائباً بالنسبة لرجال الأعمال الأجانب، لأنه

القيمة الاستثمارية، وتمتع بسلسلة لا حصر لها من المزايا والعناصر المحفزة لشهية المستثمرين. فانت أمام أكبر اقتصاد في المنطقة، وعجلة التطوير والنمو تضي نحو الأمام بشكل متسارع ودون توقف، وهذا بطبيعة الحال يبرز الحاجة المستمرة إلى المزيد من مشاريع البنية التحتية، والاستراتيجيات التوسعية ضمن قطاع حيوية كالفاز والطاقة والخدمات المالية والعقار، وللمجموعة في واقع الأمر تجارب ثرية في هذا الجانب. إذ إنها تمتلك استثمارات كبيرة في الصادق الاستثمارية والقطاع المالي والاستثماري، إلى جانب استراتيجية لضخ استثمارات قيمة في عدد آخر من القطاعات المشار إليها خلال المستقبل القريب.

بانظر إلى سيرتك الذاتية يلاحظ أنكم ترتبطون بعلاقات متينة مع عدد من كبار الشركات ورجال الأعمال في الدول الآسيوية وروسيا وأوروبا، فأنتم لا تترأسون - على سبيل المثال - مجلس الأعمال السعودي الإسفناغوري. كما أن

عن دخول المجموعة في تطوير مشاريع حكومية تتعلق بقطاع البنية التحتية، وقطاع التطوير العقاري، إلى جانب مشاركتها في تكوين صناديق الاستثمار للمتاجرة بالأسهم، ومنتجات التمويل العقاري المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وضمن القطاعات الاستثمارية التي تتمتع بجاذبية عالية. ولعل أبرز المشاريع التي تتولى الشركة القيام بها خلال الفترة الحالية مشروع تطوير مدينة سكنية متكاملة في الجزائر بقيمة استثمارات تزيد على أربعة مليارات دولار أمريكي، هذا إلى جانب، مشروع موبيلات وفنادق وإستراحات خدمة على الطرق السريعة في المملكة لخدمة الحجيج على المنافذ والمسافرين، بصورة مغايرة للواقع الموجودة عليه حالياً، كما ننوي الدخول في مجال الاستثمار العقاري وذلك بين المستثمرين العرب وشركة سنغافورية متخصصة بتسويق وتطوير المشاريع العقارية وهي الشركة الوحيدة عالمياً التي يوجد بها أقسام للدراسات والتصميم والتنفيذ.

يلاحظ من خلال ما ذكرته أن غالبية مشاريعكم تتمركز خارج المملكة؟ على العكس تماماً، فالسوق السعودية واحدة من أكثر الأسواق جاذبية من حيث

بداية، أنتم تترأسون «مجموعة المستثمرين العرب»، هل لنا نبذة عن هذه المجموعة؟  
"مجموعة المستثمرين العرب" هي ائتلاف يضم نخبة من المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط، الذين يبحثون عن الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف الأقطار، ومقرها الرئيس مدينة جنيف في سويسرا، إلى جانب فروع رئيسية لها في كل من الجزائر وسنغافورة وموسكو إلى جانب مدينة الرياض، وترتبط المجموعة بعلاقات واستثمارات واسعة النطاق في منطقة شمال إفريقيا والخليج العربي وآسيا، حيث تعمل المجموعة على الاستحواذ على حصص استراتيجية مؤثرة وأصول داخل القطاعات الاقتصادية لاغتنام فرص استثمارية واعدة في تلك الدول، وطرح صناديق استثمارية وإدارتها، وتقديم الاستشارات المالية والاستثمارية.

هل هذا يعني أن نشاط المجموعة ينحصر في الدول التي تمتلك فروعاً لها؟

حقيقة أن استراتيجية المجموعة في الاستثمار ليس لها حدود، لكن أعمال المجموعة خلال الفترة الماضية والحالية تتركز في مشاريع حيوية ضمن هذه الدول وعلى رأسها السعودية.

ما أبرز القطاعات والمشاريع التي تديرها المجموعة؟

المجموعة تستهدف في نشاطها الاستثماري الدخول في صفقات استحواذ لشركات القطاع العام المطروحة للتخصيص، خاصة في الاقتصادات الناشئة كدول الشرق الأوسط وآسيا، فضلاً

التي تضمن سريان العملية ضمن قنواتها الرسمية.

كيف تمسّت تفاعل الشركات المالية مع عرض بنك غاز بروم؟

الحقيقة أن المباحثات اسمت بالإيجابية وعكست ارتياحاً لافتاً من قبل شركة الوساطة والاستثمار المالية المحلية للعرض الروسي. بل إن حجم العروض الذي تلقاه البنك من قبل الشركات الميمنة يتسويق الصناديق في السوق المحلية ضاق المتوقع. ولعل ذلك ما دفع بالجانب الروسي إلى تأجيل البت بالجهة المعتمدة التي وقت لاحق لدراسة العروض المتتالية التي تم تسلمها على نحو عميق. وهذا بطبيعة

ترتبط "مجموعة المستثمرين العرب" بعلاقات متينة مع شركة غاز بروم الروسية، التي تعد وكما تعلم أكبر شركة في العالم في مجال الطاقة وثالث أكبر شركة من حيث القيمة السوقية. وهذا الاتفاقية جاءت بعد سلسلة واسعة من المباحثات والرسائل المتطعة بواقع سوق العقار والطاقة في روسيا والمؤشرات المستقبلية المتعلقة بها. حيث تمهد هذه الاتفاقية لمساهمة المستثمرين العرب بنسبة 10 في المائة في رأسمال صندوق العمار البالغ مليار دولار. إلى جانب مساهمتها في صندوق الطاقة الذي يعتزم إطلاقه بنك غاز بروم برأسمال يبلغ خمسة مليارات دولار. وهذا الاتفاقية تأتي كجزء من تعاون متزايد الأمد وتحالف استراتيجي تقبمه مجموعة مع حلفائها الروس لأهل أن يتخض عنه حزمة واسعة من المشاريع المشتركة سواء في السوق الروسية أو في السوق السعودية. وأود أن أضيف هنا أن مجموعة المستثمرين العرب شريكة بنك غاز بروم بنسبة 50 في المائة.

هل هذا يعني أنك ستلزون تسويق هذه الصناديق في السوق السعودية أمام المستثمرين المحليين؟

تسويق هذه الصناديق في السوق السعودية سيتم عبر شركة وساطة مالية معتمدة ووفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة. وهذا سيتم في وقت لاحق بعد اختيار الجهة المالية المؤهلة والحصول على الموافقات الرسمية المتعلقة بذلك من الجهات المعنية. فزيادة الوعد الروسي كانت بغرض الالتقاء مع عدد من المؤسسات المالية ودراسة العروض المقدمة والبحت في تفاصيل هذه الصناديق. ودعني أؤكد على أمر في غاية الأهمية أنه على الاتفاقية تعد مجرد مذكرة تقام، وإعلان نوايا. وأن ضخ أي أموال للظرف الروسي مرهون باكتمال الإجراءات الرسمية والحصول على جميع التراخيص

المستدامة عبر استحداث الأنظمة والقوانين المشجعة للاستثمار، وتذليل العقبات أمام الرساميل سواء الوطنية منها أو الأجنبية. وجميع تلك الإجراءات والخطوات من شأنها دعم قدرة المملكة على مواكبة التطورات العالمية وحجز موقع متقدم لها ضمن خريطة الدول المشجعة للاستثمار.

لكن البعض يرى أن العرايق والعقبات التي تشوب البيئة الاستثمارية في المملكة أسيمت في نزوح عدد لا بأس به من الرساميل الوطنية إلى أسواق مجاورة وخارجية؟

رأس المال يجب أن يتمتع بالحرية في التنقل حتى يستطيع النمو والنجاح وهذا حتمية لا بد من الاعتراف بها وقبولها. لكن في المقابل يجب ألا يكون ذلك على حساب الاقتصاد الوطني. ونحن عندما نذكر ما وصل إليه واقع الاستثمار في المملكة. فإننا لا يمكننا أن نخفي رؤوسنا في الرمال ونفض الطرف عن كثير من المعوقات التي ما زالت تعترضه. لكن علينا أن نعرف أيضاً أننا ما زلنا في البداية، وما شهدته المملكة خلال السنوات الأخيرة من تطور في التسريعات والإجراءات الأهمية وسياسة الانفتاح الاقتصادي تتعد دائرتها على نحو نوعي. ولعل الأطراد الكبير في حجم الاستثمارات الأجنبية في المملكة خير دليل على ذلك. فالسوق المحلية تمتلك من المحفزات الاقتصادية والفرص الاستثمارية الواعدة الشيء الكثير التي تجعلها بحق من الخيارات الاستثمارية الأولى للرساميل.

توصلتم أخيراً إلى اتفاقية تهاجم مع بنك غاز بروم الروسي. الذي يتبع عملاق الطاقة الروسية شركة غاز بروم. للمساهمة في صناديق استثمار في قطاعي العمار والطاقة يتزم البنك إطلاقها في السوق الروسية. هل نكد أن نطلعنا على ضحوي هذه الاتفاقية؟

كما ذكرت سابقاً نعتقد أن السوق المحلية بها من المزايا التي تجعلها قبلة للرساميل الأجنبية، ونحن نشهد من وراء ذلك المجالس، مجلس الأعمال السعودي السنغافوري مثلاً، إلى دراسة المتطلبات الاستثمارية لرجال الأعمال والتصرف على مطالبهم وغاياتهم ومحاولة تذليل العقبات أمامهم لتحفيزهم الدخول إلى السوق السعودية والمساهمة في حركة التطوير التي تشهدها المملكة. لأن تلك الشركات خيرات متراكمة وتجارب ثرية يمكن استثمارها على نحو جيد في مسيرتنا التنموية. ونحن نعتقد أن تلك العلاقات تأسس في واقع الأمر أرضية مثبته لعلاقات اقتصادية متبادلة طويلة الأمد. وشراكة استراتيجية سيكون لها أثرها الإيجابي في الأوطان كافة.

أضيف أيضاً حول دور اتحاد مجلس الغرف السعودية وأرى أهمية أن تكون جميع المجالس تحت مظلة تنظيمية من حيث التنسيق ودعم تلك المجالس وخلق الاستراتيجية واضحة من ميّزاتة وتشريعات.

في ضوء متابعتكم المتواصلة للتطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة، وتجاربكم مع الأسواق الخارجية، كيف تقيمون واقع المناخ الاستثماري المستقبلية؟ وماذا عن آفاقه

دعنا نعرف بداية بأن اقتصاد المملكة هو من الاقتصادات الناشئة، وما زال أمامه طريق طويل سواء من حيث التسريعات والأنظمة والإجراءات الفعلية للوصول إلى بيئة استثمارية متكاملة. لكن في المقابل فإن هناك حزمًا متلاحقة من خطط التنمية الاقتصادية والقرارات المشجعة التي تقف وراءها جهود غير محدودة للقيادة العليا وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين، وولي عهد الأمين. تستهدفاً استثمار العوائد المرجزية لتسعير النفط، ومحاولة توجيه تلك العوائد ضمن قنوات التنمية

من الظروف الاقتصادية المشابهة ونشاط القطاع المشتركة التي تجمع السوقين الروسية والسعودية، كالنشط والطاقات والعقار والبنية التحتية وجميع تلك القطاعات ترتفع على صدارة القطاعات الاستثمارية التي تحتل أولوية لدى المستثمر سواء السعودي أو الروسي، وأما على يقين تام أن المرحلة المقبلة ستشهد الإفصاح عن سلسلة واسعة من التحالفات الاستراتيجية التي شأنها أن تفرز عددا من المشاريع الحيوية في السوق السعودية.

على صعيد العلاقات الاقتصادية السعودية الروسية، إنني أرى مدى في رأيكم أسهمت العلاقات السياسية المتنامية التي ترجمتها الزيارات المتعاقبة للمسؤولين في كلا البلدين في تعزيز أو إضمار هذه العلاقات؟ لا أقول إنها أسهمت، بل إن الدعم المتواصل لتلقيادات السياسية في كلا البلدين يمثل حجر الأساس لأي تطور يمكن أن يطرأ على مستوى العلاقات الاقتصادية

ذكرتم في تصريحات سابقة أن هذه الاتفاقية تمهد لتعاون طويلا المدى مع الجانب الروسي ومشاريع استثمارية متبادلة، فهل وجدتم لدى الطرف الروسي رغبة في الاستثمار في السوق السعودية؟

دعني أؤكد لك أن أي اتفاقيات مع الجانب الروسي لن تكون لصالح السوق الروسية على حساب السوق السعودية، فهذه الاتفاقية خطوة أولى نحو آفاق واسعة من التعاون الاستثماري والشراكة الاقتصادية بين رجال الأعمال السعوديين والروسين لإقامة مشاريع مشتركة في كلا البلدين. والجانب الروسي يبدي أهمية بالغة في السوق السعودية لعوامل عدة أبرزها: أن السعودية تمثل أكبر اقتصادات المنطقة وأكبر أسواقها، عدا عن حالة النمو والانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه المملكة، الذي أفرز حاجة متزايدة لحزمة واسعة من مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الأخرى التي يمكن أن يكون لرجال الأعمال الروس دور كبير فيها بالنظر إلى خبراتهم الواسعة، أضف إلى ذلك أن هناك الكثير

لجوها واحتياجات السوق الروسية المتنامية للوحدات العقارية على اختلاف أنواعها على اعتبار أن القطاع العقاري الروسي يعد من أكثر قطاعات العالم نمواً مرحوفاً بالزيادة السكانية المتوازية في المدن الروسية، والنمو الاقتصادي الذي يسجل معدلات سنوية تبلغ 7 في المائة، والحال يكاد يكون مماثلاً بالنسبة لقطاع الطاقة التي تسجل فيه روسيا زيادة عالمية مشهودة لها، على اعتبارها تمتلك أكبر احتياطي للغاز في العالم، وطاقات نظفية كبيرة، إلى جانب قدرتها التصنيعية والتطويرية الهائلة في هذا القطاع وما يتعلق به من خبرتها في مجال تجهيزات البنية التحتية، وأخيراً تم الإعلان عن نية روسيا إطلاق بورصة للطاقة، وهذا يؤكد الريادة الروسية في قطاع الطاقة على المستوى العالمي، وتلك العوامل مجتمعة أعتقد أنها تقف وراء توجيه جزء من استثماراتنا حيال السوق الروسية.

الحال يعكس مدى الجدوى الاستثمارية المتعلقة بتلك الصناديق وقطاعاتها الحيوية، التي تؤكدنا مؤشرات النمو والمحفزات الاقتصادية التي تشهدها سوق العقار والطاقة في روسيا الاتحادية.

ما الذي دفعكم في مجموعة المستثمرين العرب إلى توجيه جزء من استثماراتكم ضمن صناديق الاستثمار الروسية؟

بداية الشريك المقابل ممثلاً في بنك غاز بروم والمتابع لعلاق الطاقة الروسية شركة غاز بروم وما تمثله هذه الشركة من ثقل اقتصادي واستثماري لا يستهان به، وخبرة متراكمة جعلتها قادرة على تحديد استراتيجياتها الاستثمارية على نحو دقيق، أضف إلى ذلك أن رأس المال يعمل وفقاً لمحددات الأرقام ومؤشرات السوق، واعتقد أننا قد وجدنا في تلك الصناديق من المحفزات الاستثمارية ما دفعنا إلى

بين البلدين، خاصة أن تلك الرعاية تأتي من رأس الهرم السياسي في المملكة وفي روسيا. ممثلة في جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي اختتم أخيراً زيارته إلى موسكو، والرئيس فلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي، فالزيارات المتبادلة كان لها دور محوري في تذليل الكثير من العقبات التي يمكن أن تعترض طريق التعاون والتبادل الاستثماري، وفي تدشين قنوات للحوار المستمر واللقاءات المباشرة بين طرفي العملية الاقتصادية في البلدين التي عملت بدورها على تأسيس أرضية مشتركة لتعاون مثمر سيكون له وبلا شك أثره المباشر في صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي اعتقادي أن تطور العلاقات السياسية بين البلدين سيتمخض عنه توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة للاستثمار في السوق السعودية خلال الفترة المقبلة المقبلة.